



قال مدير برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا باسل كفدو إن الحرب في سوريا أعادت الاقتصاد إلى الحجم الذي كان عليه في الثمانينات، مضيفاً أن البلاد خسرت عقداً كاملاً من حيث مؤشرات التنمية البشرية.

ويضيف كفدو، وهو المسؤول المكلف من الأمم المتحدة بملف إعادة بناء المجتمع والاقتصاد السوريين "سوريا الأمس لن تعود أبداً، الاقتصاد سيكون أصغر حجماً وعدد السكان سيكون أقل".

وكان حجم الناتج المحلي الإجمالي لسوريا قبل اندلاع النزاع عام 2011 يفوق نظيره في دول عربية أخرى مثل الأردن وتونس، وقد كان ترتيب البلاد جيداً على سلم مؤشرات التنمية البشرية خصوصاً الصحة والتعليم، وتشير ماي خميس - المسئولة بقسم الشرق الأوسط في صندوق النقد الدولي - إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لسوريا تقلص بـ 40%.

وإنتاج النفط شبه متوقف، ومعدل التضخم بلغ 120% في أغسطس/آب الماضي بعدها كان 4% عام 2011، وطبقاً لإحصائيات الأمم المتحدة فإن صادرات وواردات سوريا تقلصت بأكثر من 90%， بينما فاقت نسبة البطالة 50%.

آثار العقوبات:

وفضلاً عن الخسائر الكارثية للحرب على قطاعات الاقتصاد ومعيشة السوريين، فإن العقوبات الغربية المفروضة على

النظام السوري أسهمت بدور رئيس في تراجع الاقتصاد السوري بشكل كبير، ومن أكثر العقوبات التي كان لها تأثير على البلاد ما تعلق بقطاعي النفط والمصارف، إذ تقلص حجم صادرات النفط إلى الصفر تقريرياً، ووضعت البنوك التي تملكها حكومة دمشق في قائمة العقوبات في العديد من البلدان.

ويقول مدير موقع "سiria Rيبورت" الإلكتروني الاقتصادي جهاد يازجي إن الحكومة السورية لم تعد تمتلك مصادر دخل مهمة، كما أن الاستثمار الحكومي في البنية التحتية توقف بشكل شبه كامل، في حين ظلت الرواتب على ما كانت عليه.

إجراءات تكشف:

ولمواجهة الهبوط الشديد في حجم الإيرادات، أقر النظام السوري إجراءات تكشف ومنها إلغاء الدعم عن بعض المواد، فارتفعت أسعار الخبز بـ70%， وتضاعفت أسعار السكر والأرز، وكذلك فواتير الكهرباء والماء وفق ما ذكره يازجي.

ويقول اقتصادي سوري، رفض الكشف عن اسمه، إن الحكومة السورية "قامت باقتطاع الكثير من المصاريف، وهي لا تستورد اليوم سوى ما تعتبره ضرورة قصوى متمثلة في الغذاء والسلاح"، كما يعتمد النظام أيضاً على رجال أعمال لدفع رواتب مسلحي الجماعات المسلحة الموالية له، ولاستيراد النفط وبيعه للقطاع الخاص.

المصادر: